● أخبار قصيرة



بوتين: روسيا لم تهدد أحداً وتسعى إلى التعاون

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الأربعاء ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، أن روسيا لم تهدد أي دولة، مشدداً على أنها تسعى إلى التعاون مع مختلف دول العالم بدلاً من المواجهة.
وقال بوتين، خلال مراسم تسليم جوائز وأوسمة رسمية في الكرملين، إن موسكو حريصة على تطوير العلاقات الدولية، معتبراً أن التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والعمل الإنساني والاقتصاد يشكّل أساساً متيناً لتعزيز العلاقات السياسية والأمنية.
وشكر ممثلي الدول الأجنبية المشاركين في المراسم على جهودهم في تطوير العلاقات مع روسيا، معرباً عن أمله في أن تعيد الدول التي لم تستعد للتعاون النظر في مواقفها، وتتجه نحو الحوار والشراكة، مؤكداً أن موسكو تفضّل بناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل بدلاً من الصدام.



استقالة رئيس باراغواي بعد فضيحة مصرفية

أعلن رئيس باراغواي سانتياغو بينيا، الخميس ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، تنحّيه عن منصبه على خلفية أزمة مصرفية عقب انهيار «بنك أوينو»، الذي أدى إلى تعذّر وصول نحو نصف سكان البلاد إلى مدخراتهم.
وجاءت الاستقالة بعد تصاعد الضغوط السياسية والاحتجاجات الشعبية، إذ اتهمه نواب معارضون بسوء التصرف وتضارب المصالح، فيما اعتقلت السلطات ثمانية مسؤولين تنفيذيين في المصرف.
وأعلن بينيا قراره في رسالة مصوّرة، مقدّماً اعتذاره للشعب، ومؤكداً أن أولويته طمأنة المواطنين المتضررين. ومن المقرر أن يتولى نائب الرئيس بيدرو أليانا الرئاسة خلفاً له، بعد مصادقة مجلس الشيوخ على التنحي.

تصاعد التوتر بين السودان وإثيوبيا وسط مخاوف من مواجهة عسكرية

شهدت العلاقات السودانية الإثيوبية تصعيداً دبلوماسياً متسارعاً، تمثّل في تبادل طرد الدبلوماسيين وإغلاق القنصليات خلال ٤٨ ساعة، وسط اتهامات متبادلة بدعم جماعات مسلحة مناهضة لكل طرف، ما أثار مخاوف من انتقال الأزمة إلى مواجهة ميدانية.
واتهم السودان إثيوبيا بالسماح باستخدام أراضيها منطلقاً لهجمات قوات الدعم السريع بطائرات مسيّرة، مشيراً إلى إطلاق ١٨٧ مسيّرة من الأراضي الإثيوبية، فيما اتهمت أديس أبابا الخرطوم بإيواء مقاتلين من جبهة تحرير تيغراي وتسهيل هجماتهم عبر الحدود.
وحذّر محللون من احتمال اندلاع نزاع عسكري محدود على الشريط الحدودي، في ظل غياب الحوار الدبلوماسي وتصاعد التوترات، داعين إلى تدخل دولي وإحياء المسار التفاوضي لمنع اتساع الأزمة وتحولها إلى صراع إقليمي.

هزيمة مدوية لترامب..

الديمقراطيون ينتزعون الكونغرس ويطوّقون البيت الأبيض.. و«ماغا» على حافة الانقسام



الوفاق/ لم تكن الانتخابات النصفية الأميركية التي جرت في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦ مجرد استحقاق انتخابي، بل شكّلت زلزالاً سياسياً أطاح بالتوازنات التي حكمت واشنطن، ووجّه ضربة قاسية لدونالد ترامب وحزبه الجمهوري، بعدما انتزع الديمقراطيون السيطرة على مجلسَي النواب والشيوخ، فاتحين جبهة مواجهة مؤسساتية تهدد أجندة البيت الأبيض وتضع نفوذ الرئيس أمام اختبار غير مسبوق. وقد عرّت هذه النتائج عمق الانقسام الأميركي، وأظهرت تصدّع القاعدة السياسية التي استند إليها ترامب في إحكام قبضته على الحزب والسلطة.
وتأتي هذه الهزيمة في ظل تصاعد الغضب الشعبي من ارتفاع تكاليف المعيشة، والجدل حول الرعاية الصحية والهجرة والسياسات الاقتصادية والخارجية. وبينما يواصل ترامب الترويج لشعارات استعادة القوة الأميركية، جاءت صناديق الاقتراع لتكشف أن قطاعات واسعة من الأميركيين لم تعد مقتنعة بوعوده. وهكذا، يجد ترامب نفسه أمام كونغرس معارض يمتلك أدوات دستورية واسعة لمراقبة إدارته وعرقلة مشاريعه، في مواجهة قد تتحول إلى واحدة من أكثر المراحل توتراً في تاريخ رئاسته.

فوز ديمقراطي يضرب نفوذ ترامب

أظهرت النتائج الأولية تقدم الديمقراطيين بـ٥٤ مقعداً في مجلس الشيوخ مقابل ٤٤ للجمهوريين، مع استمرار المنافسة على مقعدين في ألاسكا ومسيسيبي. أما في مجلس النواب، فقد حصل الديمقراطيون على ٢٤٠ مقعداً مقابل ١٤٧ للجمهوريين، محققين أغلبية مريحة وفق الحصيلة الأولية.
ولا تقتصر أهمية هذا الانتصار على الأرقام، بل تكمن في امتداد التراجع الجمهوري إلى ولايات تُعد تقليدياً من معاقله الانتخابية، بينها تكساس وكانساس وأوهايو وآيوا وكارولاينا الجنوبية.
لقد راهن ترامب على شعارات القوة والاقتصاد والهجرة، لكنه اصطدم بواقع معيشي مختلف، إذ لم تعد الخطابات الشعبوية كافية لإخفاء الأزمات الداخلية. فالناخب الأميركي الذي يواجه ارتفاع الأسعار وتكاليف العلاج والسكن لا تعنيه كثيراً معارك استعراض القوة بقدر ما تعنيه قدرته على تأمين حياة مستقرة. ومن هنا، تبدو الخسارة رسالة مباشرة إلى البيت الأبيض بأن الأولويات المعيشية باتت تتقدم على الشعارات السياسية.

ترامب أمام كونغرس معارض.. الفيتو سلاح المواجهة

اعتباراً من الثالث من كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٧، سيواجه ترامب كونغرس يسيطر عليه خصومه الديمقراطيون، ما سيضع أجندته السياسية أمام عراقيل جدية. ورغم احتفاظه بصلاحيات السلطة التنفيذية، فإن تمرير التشريعات الكبرى سيصبح أكثر صعوبة، خصوصاً أن القوانين تحتاج إلى موافقة المجلسين وتوقيع الرئيس.
وقد لوّح ترامب باستخدام حق النقض الرئاسي «الفيتو»، في إشارة إلى استعداده لمواجهة أي محاولة ديمقراطية لفرض تشريعات تتعارض مع توجهاته. لكن هذه الصلاحية لن تمنحه القدرة على الحكم منفرداً، كما لن تسمح له بتجاوز الكونغرس وفرض سياساته كما يشاء. فالديمقراطيون يستطيعون عرقلة أجندته التشريعية، فيما يستطيع الرئيس استخدام الفيتو لإحباط مشاريعهم، ولا يمكن تجاوز اعتراضه إلا بأغلبية الثلثين في كل من المجلسين. وبذلك، تدخل واشنطن مرحلة من التجاذب السياسي قد تتحول فيها المؤسسات التشريعية إلى ساحة تعطيل متبادل، في ظل صعوبة تمرير الملفات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى من دون تفاهمات بين الحزبين. وسيكون ترامب أمام خيارين: التفاوض مع خصومه أو الدخول في مواجهة مفتوحة قد تؤدي إلى شلل تشريعي يعرقل تنفيذ برنامجه السياسي.

إدارة ترامب تحت المجهر.. التحقيقات والتعيينات

ولا تقتصر خطورة التحول الجديد على تعطيل الأجندة التشريعية للبيت الأبيض، بل تمتد إلى توسيع الرقابة البرلمانية على أداء الإدارة. فسيطرة الديمقراطيين على رئاسة اللجان ستمنحهم أدوات مؤسساتية مهمة، أبرزها استدعاء المسؤولين والشهود، والمطالبة بالوثائق والسجلات، وفتح التحقيقات في أداء المؤسسات الحكومية.
وهذا يعني أن ترامب قد يجد نفسه أمام تحقيقات متواصلة في قرارات إدارته وسياساتها.
أما مجلس الشيوخ، فسيصبح ساحة أخرى لتقييد نفوذ الرئيس، خصوصاً في ملف التعيينات القضائية والإدارية، إذ يستطيع الديمقراطيون رفض المرشحين الذين تتطلب تعييناتهم موافقة المجلس أو تأخير المصادقة عليهم. وهذا ما يهدد طموح ترامب في ترسيخ نفوذه داخل مؤسسات الدولة الفدرالية.

عاصفة داخل الحزب الجمهوري

لم تقتصر تداعيات الهزيمة الانتخابية على خسارة الجمهوريين للكونغرس، بل امتدت إلى قلب الحزب، حيث بدأت تتصاعد الانقسامات بشأن مستقبله السياسي وحدود نفوذ ترامب وحركة «ماغا». وفي مقدمة المشهد، برز نائب الرئيس جي دي فانس، الذي حاول النأي بنفسه عن العدوان على إيران، بعدما أقرّ بأن الحرب كانت أحد أسباب الهزيمة الانتخابية، في موقف يقرأه مراقبون باعتباره محاولة مبكرة للتمايز عن خيارات ترامب والتمهيد لخلافته في انتخابات ٢٠٢٨.
وتكتسب مواقف فانس أهمية إضافية في ضوء إقراره بأن الناخبين الذين صوّتوا لترامب عام ٢٠٢٤ قد يعودون إلى صفوف الجمهوريين إذا انتهى العدوان على إيران، وأُعطيت الأولوية للمصالح الأميركية، وتغيّرت العلاقة مع كيان الاحتلال، إلى جانب الاهتمام بتكاليف المعيشة.
في المقابل، تتصاعد دعوات داخل الحزب إلى مراجعة النهج الشعبوي والتخلي عن الحروب التجارية والتصعيد الخارجي. فقد حذّر حاكم فلوريدا رون ديسانتيس من أن الجمهوريين باتوا أمام خطر الانقراض السياسي، فيما دعا المشرّع دون بايكون إلى استعادة مبادئ رونالد ريغان. وذهبت النائبة الجمهورية السابقة مارغوري تايلور غرين، المحسوبة سابقاً على تيار «ماغا»، إلى المطالبة بطرد ترامب من الحزب.
وتشير الأرقام الواردة في المعطيات الانتخابية إلى حجم المأزق الذي يواجهه الحزب؛ إذ خسر ما لا يقل عن ٤٦ مرشحاً لمجلس النواب حظوا بدعم ترامب، إضافة إلى ٢٦ مرشحاً لمجلس الشيوخ، ونحو ١٢ مرشحاً لمنصب حاكم ولاية من أصل ٢١. وهي حصيلة تطرح تساؤلات جدية حول كلفة ربط مصير الحزب بالولاء الشخصي للرئيس، ومدى قدرة هذا النهج على استقطاب الناخبين المستقلين واللاتينيين وسكان الضواحي.
ويواجه الجمهوريون صراعاً على هوية الحزب وقيادته، فيما يختبر فانس قدرته على وراثة «ماغا» والتحرر من إرث ترامب.

لم تكن الهزيمة مجرد خسارة انتخابية لترامب، بل بداية انكشاف مشروعه السياسي أمام كونغرس معارض وانقسامات جمهورية تهدد نفوذه داخلياً وموقع واشنطن خارجياً

الاقتصاد والهجرة والسياسة الخارجية.. جبهات مفتوحة

لن تبقى المواجهة محصورة داخل أروقة الكونغرس، بل ستمتد إلى الملفات التي تمس حياة الأميركيين مباشرة. فالديمقراطيون يسعون إلى حماية برامج الرعاية الصحية والإنفاق الاجتماعي، مستفيدين من الاستياء الشعبي حيال ارتفاع تكاليف المعيشة. لكن قدرتهم على ترجمة هذه الوعود إلى سياسات فعلية ستبقى مرتبطة بمدى استعداد الإدارة للتفاوض معهم.
وفي ملف الهجرة، ستتحول سياسات ترامب إلى إحدى أبرز ساحات الاشتباك، إذ يستطيع الكونغرس الضغط عبر الموازنات وتشديد الرقابة على الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ قوانين الهجرة، وإن كان لا يمتلك صلاحية إلغاء جميع القرارات التنفيذية للرئيس.
خارجياً، ستواجه سياسات ترامب ضغوطاً متزايدة، خصوصاً في ملفات العدوان على إيران والإنفاق الدفاعي والرسوم الجمركية. ورغم احتفاظه بصلاحيات واسعة، فإن الرقابة البرلمانية على التمويل والقرارات الاستراتيجية ستقيّد هامش تحركه، وتحوّل أي تصعيد عسكري أو التزام مالي إلى ساحة مواجهة مع الكونغرس.
ختاما كشفت الهزيمة الانتخابية عمق التصدّع داخل الولايات المتحدة، وأظهرت أن القوة العسكرية والاقتصادية لا تكفي لإخفاء أزمات الداخل وتراجع الثقة بالقيادة. فترامب الذي اعتاد فرض العقوبات والتهديدات وإملاء الشروط على الدول، يجد نفسه اليوم أمام كونغرس معارض وحزب جمهوري تتنازعه الانقسامات وصراع الخلافة. وما يجري في واشنطن يتجاوز خسارة انتخابية عابرة؛ إنه اختبار لهيبة القوة الأميركية وقدرتها على إدارة تناقضاتها.

موجة اضطرابات واحتجاجات جديدة تجتاح فرنسا

شهدت فرنسا، الخميس ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦، موجة احتجاجات وإضرابات واسعة، على خلفية تفاقم الأوضاع المعيشية وتراجع الخدمات العامة والتعليم، في تصعيد جديد وضع حكومة إيمانويل ماكرون أمام اختبار سياسي واجتماعي صعب، قبل خمسة أشهر من الانتخابات الرئاسية.
وأطلقت شرطة مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع لتفريق محتجين في مدينة ليون، بعدما هتف متظاهرون بشعارات مناهضة للشرطة، فيما ارتدى بعضهم ملابس سوداء ووضعوا أقنعة على وجوههم. وأعلنت وزارة الداخلية أن قوات الأمن واجهت مئات المحتجين، مؤكدة السيطرة على أعمال العنف مع استمرار التوتر.
وامتدت الاحتجاجات إلى مدن أخرى، بينها باريس وتولوز، حيث اندلعت مواجهات بين الشرطة وطلاب ومتظاهرين، فيما تسبب إطلاق ألعاب نارية في حريق داخل مدرسة ثانوية، ما استدعى إخلاءها. كذلك، أُغلق برج إيفل أمام الزوار بسبب الإضراب.
وقدّرت نقابة الكونفدرالية العامة للعمل (سي جي تي) عدد المشاركين في الاحتجاجات بنحو ٢٥٠ ألف شخص، وسط مشاركة نقابات عمالية ومجموعات طلابية، احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة وتردي الخدمات العامة.
وفي مواجهة التصعيد، قررت السلطات نشر نحو ٧٠ ألف شرطي في أنحاء البلاد، بعدما شهدت فرنسا اضطرابات وأعمال نهب في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.
وتكتسب الاحتجاجات أهمية سياسية إضافية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، في ظل التحديات التي تواجه معسكر ماكرون، الذي لا يحق له الترشح لولاية ثالثة، واحتمالات مواجهة انتخابية بين اليمين المتطرف واليسار.



الاحتلال يوظّف الشتاء سلاحاً ضد الغزيين للعام الرابع

يواصل العدو الصهيوني حرمان الفلسطينيين في قطاع غزة من مقومات المأوى الآمن، للعام الرابع على التوالي، في ظل تدمير معظم المنازل وتهجير السكان، ومنع إدخال مستلزمات الإيواء ومواد ترميم المساكن، ما يضع نحو مليوني شخص أمام شتاء جديد في ظروف إنسانية قاسية.
وأكد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، في بيان صدر الخميس ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦، أن استمرار منع السكان من وسائل الحماية، رغم تكرار الوفيات والتحذيرات من مخاطر البرد والغرق، يكرّس ظروفاً معيشية مدمرة في سياق الإبادة الجماعية.
وأشار المرصد إلى أن القطاع يحتاج بصورة عاجلة إلى نحو ٢٠٠ ألف خيمة ومليون شادر، وفق تقديرات لجنة طوارئ الشتاء الصادرة في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، فيما تعرقل القيود الصهيونية توفير هذه الاحتياجات.
ولفت إلى أن سلطات الاحتلال ترفض أيضاً إدخال مساعدات إيواء جرى تجهيزها خارج القطاع، إذ أعلنت المنظمة الدولية للهجرة في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي أن نحو ٨٦٠٠ مجموعة إيواء طارئ لا تزال عالقة خارج غزة. كما تتواصل القيود على إدخال الخيام المتينة والمنازل الجاهزة، بذريعة الاعتبارات الأمنية وربط إعادة الإعمار بشروط سياسية وعسكرية، ما يحرم مئات آلاف العائلات من بدائل تحميها من الشتاء.



وحذّر المرصد من أن استمرار هذه السياسة يفاقم الكارثة الإنسانية، ويترك النازحين في خيام مهترئة ومبانٍ متصدعة، من دون إمكانية ترميم مساكنهم أو تأمين الحد الأدنى من الحماية.